الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

مجلس النواب

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

القطاع التربوي في لبنان

سلسلة الملفات القطاعية (١)

إعداد: إيلي خوري

مجلس النواب، أيلول ٢٠٠٠

المديرية العامة للدراسات و المعلومات/ مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

LEB/99/008

المحتوى

القسم الأول: واقع قطاع التعليم

١-١-التعليم العام

١-١-١-التلاميذ

١-١-٢-معدّلات الالتحاق المدرسي

١-١-٣-توزع التلاميذ بحسب اللغة الأجنبية

١-١-٤-المدرّسون

١-١-٥-شبكة مدارس التعليم العام

١-٢-التعليم المهني والتقني

١-٢-١-توزع الطلاب بحسب الشهادات الرسمية

١-٢-٢-التوزع الجغرافي للطلاب

١-٢-٣-اختصاصات التعليم المهني

١-٢-٤-خريجو التعليم المهني

١-٢-٥-الانتساب إلى التعليم المهني

١-٣-التعليم الجامعي

١-٣-١-توزع الخريجين بحسب الجامعات

١-٣-٢-توزع الخريجين بحسب الاختصاصات

١-٣-٣-مؤشرات الانتساب إلى التعليم العالي

القسم الثاني: القضايا التربوية الملّحة

٢-١-عبء تمويل التعليم

٢-١-١-ارتفاع الأنفاق على التعليم

٢-١-٢-تدني مردود التعليم

٢-١-٣-أوجه الأنفاق

٢-١-٤-مواطن الخلل في الأنفاق

٢-١-٥-مأزق تمويل التعليم
٢-٢-قضية الجودة والنوعية
٢-٢-١-التعليم العام
٢-٢-٢-التعليم المهني
٢-٢-٣-التعليم الجامعي
٢-٣-قصور إدارة النظام التعليمي

القسم الثالث: التربية في مشروع الخطة الإنمائية الخماسية

٣-١-أهداف الخطة
٣-٢-الاعتمادات الملحوظة
٣-٢-١-اعتمادات التربية والرياضة
٣-٢-٢-اعتمادات الثقافة والتعليم العالي
٣-٢-٣-اعتمادات التعليم المهني والتقني
٣-٣-مصادر التمويل

القسم الرابع: توجهات الحلول

٤-١-توجهات عامة
٤-٢-توجهات الأنفاق المالي
٤-٣-توجهات الإدارية التربوية
٤-٤-توجهات التعليم العالي
٤-٥-توجهات التعليم العام
٤-٦-توجهات التعليم المهني والتقني

مراجع الدراسة

سلسلة الملفات القطاعية

هي سلسلة من الملفات الهادفة، يعدها مركز التطوير البرلماني، داخل مجلس النواب اللبناني، لصالح اللجان النيابية وأعضائها، واضعاً بتصرفهم ملفاً عن كل قطاع إنمائي، تتولى هذه اللجنة مناقشة مشاريع واقتراحات القوانين الخاصة به، مثل التربية والصحة والزراعة والسياحة والمياه والأشغال العامة، ألخ.

ويهدف المركز، من خلال هذه السلسلة إلى تزويد اللجان النيابية بالمعلومات والمعطيات الأساسية المتعلقة بالقطاع والتي تشكل إطاراً لاتخاذ القرار من شأنه تسهيل عمل اللجان في مناقشة القضايا المعروضة عليها. ويتضمن كل ملف أربعة أقسام (١) تشخيص واقع القطاع من خلال مجموعة المؤشرات والمعطيات والأبحاث المتوافرة عنه (٢) استعراض المشاكل الرئيسية التي تواجه القطاع (٣) عرض قائمة المشاريع والاعتمادات الملحوظة في الخطة الإنمائية الخماسية (٢٠٠٠-٢٠٠٤) التي أعدها مجلس الإنماء والأعمار ووافق عليها مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٠/٥/١٧ (٤) التوجهات والاقتراحات العامة لتطوير القطاع ومعالجة قضاياه.

وقد أعدت هذه الملفات من منظور تخطيطي لرسم السياسات القطاعية، لذلك لم تتطرق عمداً إلى العديد من التفاصيل والتحليلات والتي يمكن العودة إليها، -إذا رغبت اللجنة البرلمانية المعنية بذلك- إلى قاعدة المعلومات في مركز التطوير البرلماني. واستند في إعداد هذه الملفات إلى الأبحاث والتقارير والإحصاءات المنشورة -أو قيد النشر-من قبل الوزارات والإدارات المعنية ومراكز الدراسات والمنظمات الدولية العاملة في لبنان.

التعليم في لبنان

تمهيد

تهدف هذه الدراسة عن التعليم في لبنان إلى تشخيص واقع هذا القطاع وتحليل مشكلاته وقضاياه وتقديم توجهات عامة آيلة إلى معالجتها من منظور تخطيطي لرسم السياسات العامة. ويشكل هذا الملف إطاراً عاماً يساعد لجنة التربية النيابية على دراسة المشاريع والقضايا التربوية التي ستعرض عليها، خلال عملها التشريعي. ويحتوي على أربعة أقسام تتناول مجمل القطاع التعليمي مع تركيز واضح على التعليم الرسمي:

١. الأول، يتناول المؤشرات التربوية الأساسية في لبنان ومقارنتها بالمؤشرات العربية والدولية.
٢. الثاني، يتطرق في ضوء المؤشرات التربوية ودلالاتها إلى المشكلات والقضايا الأساسية التي تواجه قطاع التعليم في لبنان.
٣. الثالث، يستعرض الاعتمادات والمشاريع التربوية الواردة في الخطة الإنمائية الخماسية (٢٠٠٠-٢٠٠٤)، وان كانت هذه الخطة ما زالت مشروعاً لم يدخل بعد عملياً حيز التنفيذ.
٤. الرابع، يتضمن مجموعة اقتراحات وتوجهات عامة يؤدي اعتمادها إلى وضع المشكلات الرئيسية على طريق المعالجة.

وغفل هذا الملف عمداً الإطار المبدئي والفلسفي والاجتماعي للتربية، واكتفي بالتركيز، انطلاقاً من المؤشرات والمعلومات الكمية، على القضايا التي تتسم معالجتها بالأولوية والإلحاح. وأثبتت في نهاية الملف قائمة المراجع التي استند إليها في إعداد هذا الملف.

القسم الأول: واقع قطاع التعليم

قطاع التعليم في لبنان، قطاع أساسي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ليس فقط من منظور تربوي وإنساني، حيث أن هذا القطاع مولج بإعداد الإنسان والموارد البشرية، بل كذلك من حيث حجمه وموقعه ودوره في الحياة العامة. فعندما نتكلم عن قطاع التعليم في لبنان، فأننا نعني: ١,٠٤٦,٥٤٥ تلميذاً وطالباً أي ٣١% من السكان و٨٩ ألف أستاذ ومدرّس أي ٨,١% من اليد العاملة و إنفاقاً مالياً يبلغ ٢٥١١ مليار ل.ل. أي ما يوازي ١٠,٢% من الناتج المحلي[1] و ٣١٠٨ مؤسسة تعليمية، تنتشر في أرجاء البلاد كافة.

ويتقاسم القطاعان الرسمي والخاص مسؤولية التعليم في لبنان. وتضم مؤسسات القطاع الرسمي التعليمية باختلاف مستوياتها وأنواعها ٣٨% من إجمالي الطلاب مقابل ٦٢% للقطاع الخاص (إحصاءات ١٩٩٨-١٩٩٩). ويتوزع إجمالي المنتسبين إلى التعليم بالأعداد والنسب التالية:

-تعليم عام ٨٧١٥٨١ تلميذاً منهم ٣٦,٨% (في التعليم الرسمي)

-تعليم مهني وتقني ٧٣٥٢٤ طالباً منهم ٢٤% (في التعليم الرسمي)

-تعليم جامعي ١٠١٤٤٠ طالباً منهم ٥٩% (في التعليم الرسمي)

ويتميز لبنان عن غيره من الدول العربية والأجنبية بالدور الرائد والمؤثر للقطاع الخاص. وسنستعرض في هذا القسم تباعاً المؤشرات والمعطيات التعليمية في التعليم العام ثم في التعليم المهني والتقني وأخيراً في التعليم الجامعي.

١-١-التعليم العام

١-١-١-التلاميذ

أ-توزع التلاميذ بحسب مراحل التعليم

بلغ عدد تلامذة التعليم العام[2] للعام الدراسي ١٩٩٨-١٩٩٩ //٨٧١٥٨١ // موزعين بحسب المراحل التعليمية بنسبة ١٦,٤% في الروضة و٤٥,٢% في الابتدائي و٢٨% في المتوسط و١٠,٤% في الثانوي (رسم وجدول رقم ١). ويختلف هذا التوزع في القطاع الرسمي (رسم رقم

---

[1] للعام الدراسي ١٩٩٧-١٩٩٨

[2] تلامذة مراحل الروضة والابتدائي والمتوسط والثانوي الأكاديمي

٢) حيث تتدنى نسبة التلاميذ في مرحلتي الروضة والابتدائي عن المعدل العام وأحد أسباب تدني نسبة مرحلة الروضة يعود إلى عدم كفاية انتشار الروضات الرسمية في المناطق، أمـــا تدنـــي المرحلة الثانوية فمبرره توزع التلاميذ في هذه المرحلة بين التعليم العام والتعليم المهني.
وتبلغ النسبة الإجمالية للإناث في التعليم العام ٤٩,٧% من مجموع التلاميذ، وترتفع إلـى ٥٣% في التعليم الرسمي، ممّا يدّل على أن تعليم الإناث لا يطرح مشكلة في لبنان.

رسم رقم١- توزع تلامذة التعليم العام (رسمي وخاص) بحسب المرحلة التعليمية

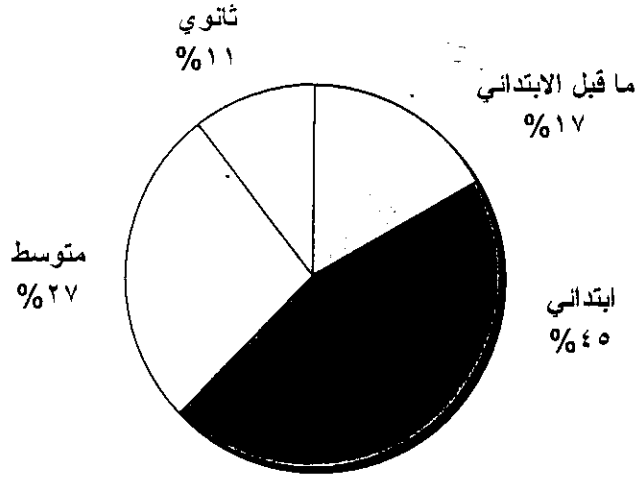

رسم رقم ٢- توزع تلامذة القطاع الرسمي بحسب المراحل التعليمية

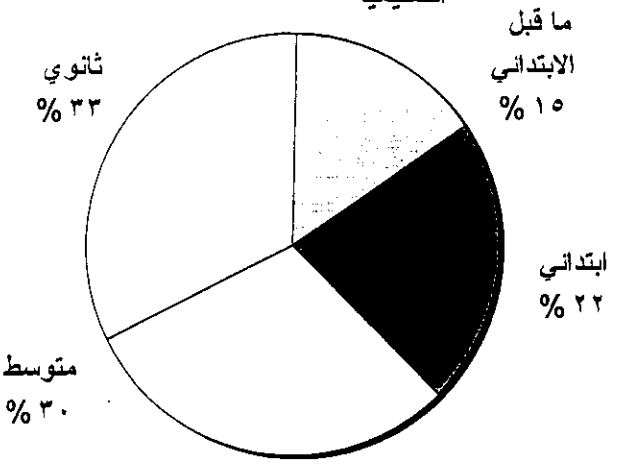

جدول رقم ١-توزع تلامذة التعليم العام (رسمي وخاص) بحسب المراحل التعليمية

المرحلة	العدد	نسبة المرحلة من الإجمالي	نسبة التعليم الرسمي
ما قبل الابتدائي	١٤٢٩٩١	%١٦,٤	%٢٢
ابتدائي	٣٩٤٥٠٥	%٤٥,٢	%٣١,٨
متوسط	٢٤٣٥١٤	%٢٨	%٤٣,٧
ثانوي	٩٠٥٧١	%١٠,٤	%٤٦,٥

المصدر: المركز التربوي للبحوث والإنماء-النشرة الإحصائية للعام الدراسي ١٩٩٨-١٩٩٩

ب-توزع التلاميذ بحسب المحافظات

يبين التوزيع المناطقي للتلاميذ (جدول رقم ٢-رسم رقم ٣) أن ٥٥% من تلامذة التعليم الخاص موجودون في محافظتي بيروت وجبل لبنان، مقابل ٤٥% في سائر المحافظات الأخرى في حين أن ٢٩,٥% فقط من تلامذة التعليم الرسمي موجودون في هاتين المحافظتين مقابل ٧٠,٥% في المحافظات الأخرى. وهذا التوزيع يشير بوضوح إلى الجهد الذي بذلته الدولة في العقود السابقة لنشر التعليم في المحافظات البعيدة عن الوسط.

٤٥,٦% من إجمالي تلاميذ التعليم العام موجودون في محافظتي بيروت وجبل لبنان اللتين تضمان ٤٩,٧% من إجمالي السكان و٤٣,٧% من السكان اللبنانيين.

رسم رقم ٣-توزع تلامذة التعليم العام بحسب المحافظات ونسبة السكان

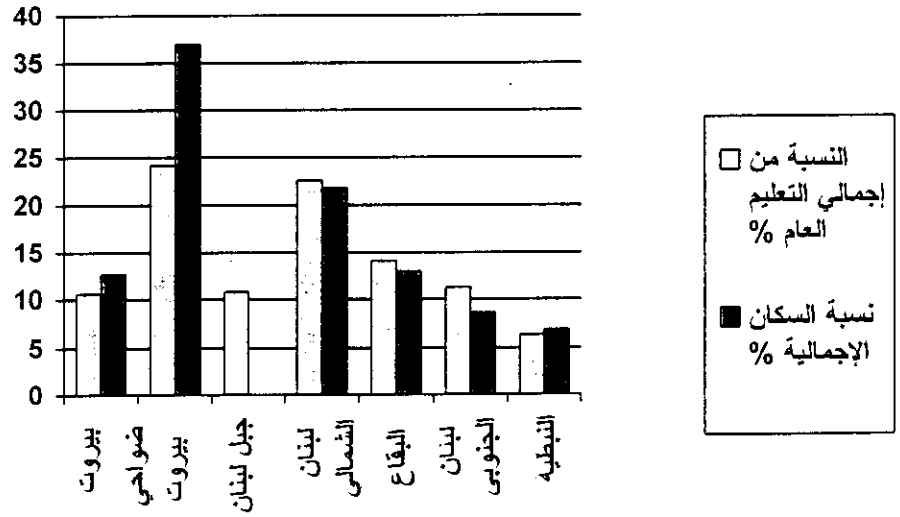

جدول رقم ٢- توزع تلامذة التعليم العام (رسمي وخاص) بحسب المحافظات

المحافظة	نسبة التلاميذ من إجمالي الرسمي %	نسبة التلاميذ من إجمالي الخاص %	النسبة من إجمالي التعليم العام %	نسبة السكان الإجمالية %
بيروت	٦	١٣,٣	١٠,٦	١٢,٧
ضواحي بيروت	١٣,٣	٣٠,٦	٢٤,٢	٣٧
جبل لبنان	١٠,٢	١١,٢	١٠,٨	
لبنان الشمالي	٣٢	١٧,١	٢٢,٦	٢١,٨
البقاع	١٥,٣	١٣,٤	١٤,١	١٣
لبنان الجنوبي	١٤,٤	٩,٤	١١,٣	٨,٦
النبطية	٨.٨	٥,٠	٦,٤	٦,٩
إجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر السابق

١-١-٢-معدلات الالتحاق المدرسي

تشير معدلات التحاق الأولاد بالمدارس، من عمر ٤ سنوات إلى عمر ١٧ سنة (جدول رقم ٣- رسم رقم ٤-) إلى أنه ما يزال في لبنان أعداد كبيرة من الأولاد خارج النظام التعليمي وبخاصة في مرحلتي الروضة والثانوي، بالرغم من الجهود المكثفة المبذولة خلال العقد الأخير. فالالتحاق بمرحلة الروضة، هو متدن وبخاصة في المناطق النائية والمناطق الريفية. أما الالتحاق بالابتدائي فقد بلغ تقريباً حد الإشباع (٩٧,٨%) وكذلك بالمتوسط (٩٦%) أما الأولاد خارج المدرسة بسن الابتدائي فيبلغ عددهم حوالي ٧ آلاف ولد، ومن هم في سن المتوسط فيبلغ عددهم حوالي ١٠ آلاف ولد.

رسم رقم ٤-معدلات الالتحاق الصافي بالتعليم العام

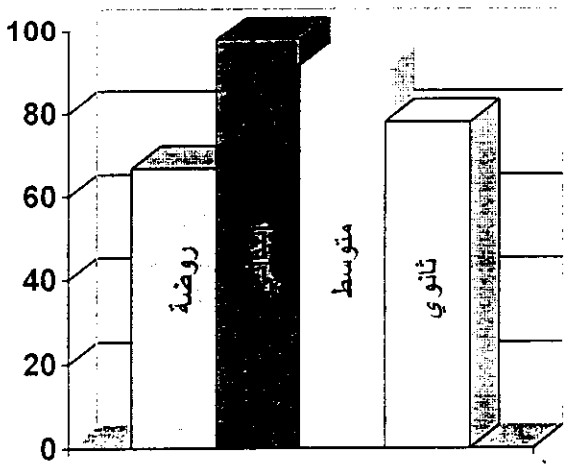

جدول رقم ٣- معدلات الالتحاق الصافي بالتعليم العام

العمر	المرحلة التعليمية	معدل الالتحاق[٣] %	الأولاد خارج المدرسة
٤-٥ سنوات	الروضة	٨٧,٤	١٨٠٦١
٦-١٠ سنوات	ابتدائي	٩٧,٨	٧٣٠٢
١١-١٤ سنة	متوسط	٩٦	١٠١٣٤
١٥-١٧ سنة	ثانوي (أكاديمي + مهني)	٧٣,٤	٥١٨٠٠
إجمالي		٩١	

المرجع: إحصاءات السكان-دراسة المعطيات-وزارة الشؤون الاجتماعية

الإحصاءات التربوية-المركز التربوي للبحوث والإنماء ١٩٩٨-١٩٩٩

١-١-٣-توزع التلاميذ بحسب اللغة الأجنبية

ما زالت اللغة الفرنسية هي اللغة الأجنبية الأولى في التعليم العام (٦٧,٧%) مقابل(٣٢,٣%) للغة الإنكليزية. وترتفع نسبة اللغة الفرنسية إلى (٧٣,٧%) في التعليم الرسمي مقابل (٢٦,٣) للغة الإنكليزية.

[٣] عدد التلاميذ بسن الدراسة مقسوم على عدد السكان بالسن الموازية

ويستدل من المعطيات الإحصائية المتوافرة ما يلي:

- تعليم الإناث لا يطرح مشكلة في لبنان عكس ما هو قائم في العديد من الدول العربية والدول النامية وبالتالي لا حاجة إلى جهود خاصة في هذا المجال.
- ما زال انتشار التعليم الرسمي غير كاف، بخاصة في مرحلتي ما قبل الابتدائي والابتدائي أما في مرحلة المتوسط، فعادت حصة التعليم الرسمي (٤٣,٧%) تقترب مما كانت عليه في العام الدراسي ٧٣-٧٤، (٥٢,٣%). وتجاوزت في الثانوي (٤٦,٥%) ما كانت عليه في العام ٧٣-٧٤ (٤٥,٥%) وستستمر هذه الحصة بالتزايد في السنوات المقبلة، قياساً على معدلات النمو المسجلة في السنوات الأخيرة في التعليم الرسمي.
- بالرغم من ارتفاع معدلات النمو في التعليم الرسمي العام، خلال السنوات الخمس الأخيرة، غير أن هذا التعليم لم يستعد بعد النسبة التي كان يمثلها في العام ١٩٧٣-١٩٧٤(٣٩,٦%) مقابل ٣٦,٨% حالياً.
- تراجع ملفت في التعليم الخاص المجاني، الذي يمثل حالياً حوالي ١١% من إجمالي التلاميذ و١٧,٣% من مجموع القطاع الخاص، في حين كان يشكل في العام الدراسي ١٩٧٣-١٩٧٤ تباعاً ١٩,٦% من إجمالي التلاميذ و٣٢,٥% من مجموع القطاع الخاص.
- بالنسبة للأولاد خارج المدرسة في سن المرحلة الابتدائية (٦-١٠ سنوات) يقدر عددهم بحوالي ٧ آلاف ولد، غالبيتهم موجودون في المناطق الأكثر فقراً مثل: عكار، طرابلس، بعلبك-الهرمل، الضاحية الجنوبية.
- بالنسبة للأولاد في سن التعليم الأساسي (الابتدائي والمتوسط) ٦-١٤ سنة، يبلغ مجموع من هم خارج المدرسة حوالي ١٧ ألف ولد. وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن العديد من الدول العربية (تونس، الإمارات، الكويت، البحرين، الأردن...) قد بذل خلال عقد التسعينات جهوداً مكثفة لتطوير التعليم الأساسي، انطلاقاً من مؤتمر جومتيان (١٩٩٠). أما لبنان فما زالت هذه المرحلة غير واضحة المعالم بمناهجها وأدارتها الرسمية.

١-١-٤-المدرّسون

يضم التعليم العام في قطاعيه الرسمي والخاص ٧٠٤٩٠ مدرساً منهم ٤٧,٧% في التعليم الرسمي و٥٢,٣% في التعليم الخاص ويتوزعون على النحو التالي بحسب الشهادات التي يحملون:

جدول رقم ٤- توزع المدرسين بحسب شهاداتهم العلمية

الشهادات	إجمالي	تعليم خاص	تعليم رسمي
شهادات جامعية	%٥١	%٦٦,٥	%٣٤
شهادات تعليمية	%١٤	%٢,١	%٢٧,٤
بكالوريا وما دون	%٣٥	%٣١,٤	%٣٨,٦
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: المركز التربوي، مصدر سابق

أما بحسب الوضع الوظيفي، فيتوزع المدرسون بين ملاك وتعاقد. ففي التعليم الرسمي تبلغ نسبة المدرسين المنتمين إلى الملاك ٨١% مقابل ٦٥% في التعليم الخاص جدول رقم ٥-). ويبين توزع المدرسين بحسب السن في التعليم الرسمي جدول رقم ٦ ورسم رقم ٦) إلى أن ٣٩% من بينهم دون سن ٤٠ سنة و٣٧,٦% من بينهم تتراوح أعمارهم ما بين ٤١-٥٠ سنة.

جدول رقم٥ - توزع المدرسين بحسب الوضع الوظيفي

الوضع الوظيفي	رسمي	خاص
ملاك	%٨١	%٦٥
تعاقد	%١٩	%٣٥

المركز التربوي، مصدر سابق

جدول رقم ٦- توزع مدرسي التعليم الرسمي بحسب السن

دون ٤٠ سنة	%٣٩
٤١-٥٠ سنة	%٣٧,٦
٥١ سنة وما فوق	%٢٣,٤
المجموع	١٠٠

المصدر السابق

رسم رقم ٥-توزع المدرسين بحسب الوضع الوظيفي

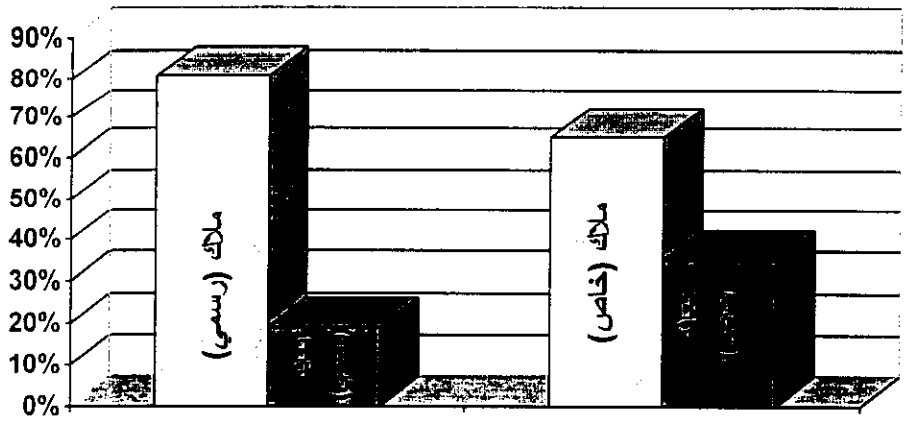

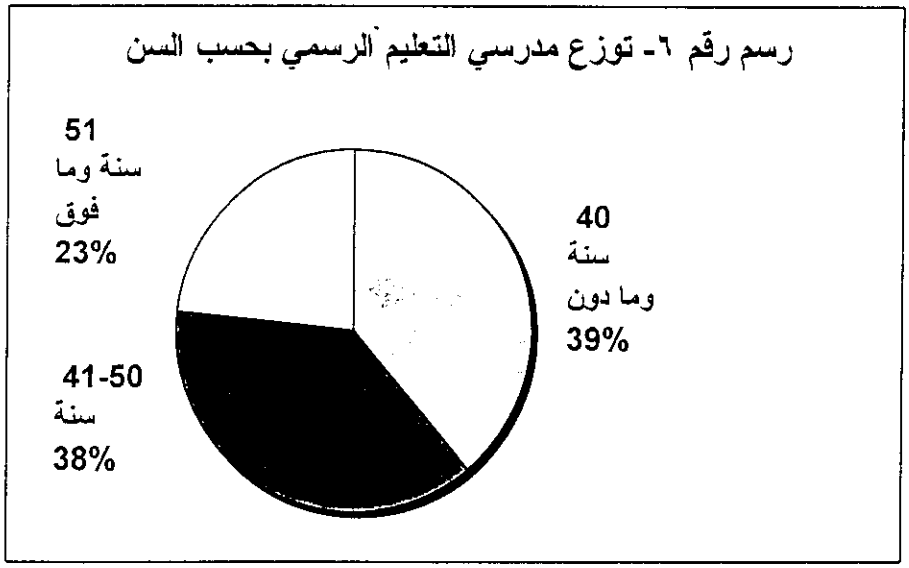

توزع مدرسي التعليم الرسمي بحسب المحافظات

يبلغ عدد مدرسي التعليم الرسمي ٣٣٦٦٦ مدرساً يتوزعون على المحافظات بالنسب التالية:

جدول رقم ٧- توزع مدرسي التعليم الرسمي على المحافظات

المحافظة	% المدرسون	% التلاميذ	معدل تلميذ/مدرّس
بيروت	٧,٤	٦	٨.٨
جبل لبنان	٢٨,١	٢٣,٥	٨
الشمال	٢٨,٥	٣٢	٩,٥
البقاع	١٥,٧	١٥,٣	٩
الجنوب	١١,٨	١٤,٤	١١,٣
النبطية	٨,٥	٨.٨	٩,٦

المصدر السابق

ويستدل من توزيع المدرّسين ما يلي:

- ٣٥% من مجموع المدرسين يحملون شهادات بمستوى شهادة البكالوريا وما دون، وتصل هذه النسبة إلى ٣٨,٦% في التعليم الرسمي. وتشكل هذه النسبة مؤشراً سلبياً، له انعكاسات سيئة على نوعية التعليم.
- يتبين من توزيع المدرسين بحسب السن في التعليم الرسمي أن ٣٩% منهم سيبقون في التعليم حتى سنة ٢٠٢٥، بمؤهلات علمية غير كافية، الأمر الذي ينعكس سلباً على نوعية التعليم وقدرتهم على استيعاب التكنولوجيا الحديثة.
- يبين التوزع الجغرافي للمدرسين فائضاً في أعداد المدرسين مقارنة بأعداد التلاميذ في محافظتي بيروت وجبل لبنان.
- إن وجود نسبة مرتفعة من المدرسين (١٩%) يعملون بالتعاقد في التعليم الرسمي ستؤدي باستمرار إلى حركات مطلبية من قبلهم ينجم عنها عدم استقرار في العمل الدراسي.

١-١-٥-شبكة مدارس التعليم العام

تضم شبكة مدارس التعليم العام في القطاعين الرسمي والخاص ٢٧١٩ مدرسة منها ٤٩,٤% في القطاع الرسمي. وتتوزع هذه الشبكة على المحافظات بنسب متقاربة من نسب التوزع الجغرافي للتلاميذ. ويمكن أن تتوافر في المدارس الرسمية التابعة لمديرية التعليم الابتدائي ثلاث مراحل تعليمية، ما قبل الابتدائي والابتدائي والمتوسط، في حين تتوافر في المدارس الثانوية مرحلتا المتوسط والثانوي. أما في التعليم الخاص، فالوضع يبدو أكثر تشتتاً، حيث أن المدرسة الواحدة قد تضم مرحلة واحدة أو سلسلة كاملة من المراحل بدءاً من الروضة حتى الثانوي. وتغطي شبكة

المدارس المناطق كافة، مع تمركز واضح للمدارس الرسمية في المناطق الواقعة خارج محافظتي بيروت وجبل لبنان.

والمشكلة الأساسية التي تطرحها شبكة مدارس التعليم الرسمي هي مدى ملاءمتها لمعايير الخريطة التربوية ومبادئها، وبخاصة نسبة المدارس التي لا تتوافر فيها الأعداد اللازمة من التلامذة لعمل مؤسسة تعليمية بصورة تربوية سليمة. ويذكر، في هذا المجال أن الشبكة تضم نسبة مرتفعة من المدارس الصغيرة (١٨,٥%) التي لا يتعدى عدد تلامذتها الخمسين تلميذاً و (١٥,٧%) يتراوح عدد تلامذتها بين ٥١-١٠٠ تلميذ و (١٣,٧%) ما بين ١٠١و ١٥٠ تلميذاً. ولا تتوافر في هذه المدارس التجهيزات التربوية اللازمة، في حين تسجل فائضاً في عدد المدرسين، وفي بعض هذه المدارس، يقترب معدل تلميذ/مدرس من ١/١-٣. ويلخص الجدول رقم ٨ بعض المؤشرات التربوية بين القطاعين الرسمي والخاص.

جدول رقم ٨-مقارنة بعض المؤشرات التربوية بين القطاعين الرسمي والخاص للعام الدراسي ١٩٩٨-١٩٩٩

المؤشرات	نسبة القطاع الرسمي %	نسبة القطاع الخاص %
تلاميذ	٣٦,٨	٥٣,٢
مدارس	٤٩,٤	٥٠,٦
مدرسون	٤٥,٤	٤٥,٦
مدرسون بشهادة بكالوريا وما دون	٣٨,٦	٣١,٤
لغة فرنسية	٧٠	٦٤
لغة إنكليزية	٣٠	٣٦
الشعب	٣٨,٧	٦١,٣
معدل تلميذ/مدرس	٩/١	١٣/١
نسبة الإناث	٥٣	٤٩,٥

١-٢-التعليم المهني والتقني

يضم التعليم المهني والتقني في قطاعيه الرسمي والخاص ٧٣٥٢٤ طالباً و ٣٦٥ معهداً ومدرسة و٩٨٣٢ مدرساً. ويتوزع طلابه على نظامي تعليم، الأول يؤدي إلى الشهادات الرسمية (٧ شهادات رسمية) والثاني إلى الإفادات المدرسية[٤]. وينتسب إلى نظام الشهادات الرسمية ٤٩٨٦٢ طالباً منهم ٣٥,٢% في التعليم الرسمي و٦٤,٨% في التعليم الخاص. أما نظام الإفادات المدرسية، فقائم فقط في التعليم الخاص ويضم ٢٣٦٦٢ طالباً أي ٤٢,٣% من طلاب التعليم الخاص.

رسم رقم ٨- توزع طلاب التعليم المهني بحسب نظامي الشهادات والأفادات

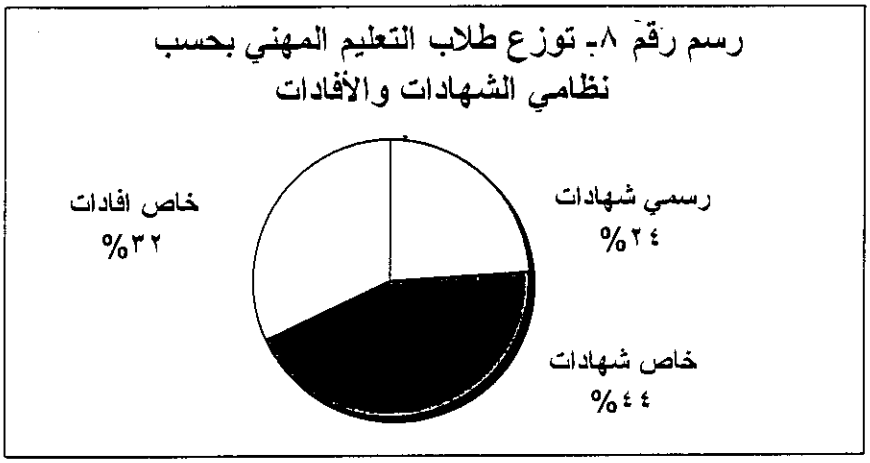

١-٢-١ توزع الطلاب بحسب الشهادات الرسمية

يتوزع الطلاب الذين يتبعون نظام الشهادات الرسمية أي الذين يتقدمون إلى الامتحانات الرسمية بغالبيتهم إلى شهادة البكالوريا الفنية (٦٥,٣%) والامتياز الفني (٢١,٦%) و١٣,١% إلى الشهادات الأخرى (جدول رقم ٩ ورسم رقم ٩).

[٤] يتوزع طلاب الإفادات المدرسية إلى مجموعتين كبيرتين، الأولى تضم الاختصاصات التي يمتد فيها التعليم على فصل دراسي واحد (١٠٠-١٥٠ ساعة تدريس) والثانية تضم الاختصاصات التي يمتد فيها التعليم على سنة دراسية كاملة (٨٠٠ ساعة تدريس).

جدول رقم ٩- توزع طلاب التعليم المهني (رسمي وخاص) بحسب الشهادات الرسمية

الشهادة	أعداد الطلاب	النسبة المئوية
الإجازة الفنية[٥]	٧٩٤	%١,٦
الامتياز الفني	١٠٧٨٠	%٢١,٦
البكالوريا الفنية[٦]	٣٢٥٣٥	%٦٥,٣
التكميلية المهنية	٤٣٦٣	%٨,٧
الكفاءة المهنية	١٣٨٢	%٢,٨
المجموع	٤٩٨٥٤	١٠٠

المصدر السابق

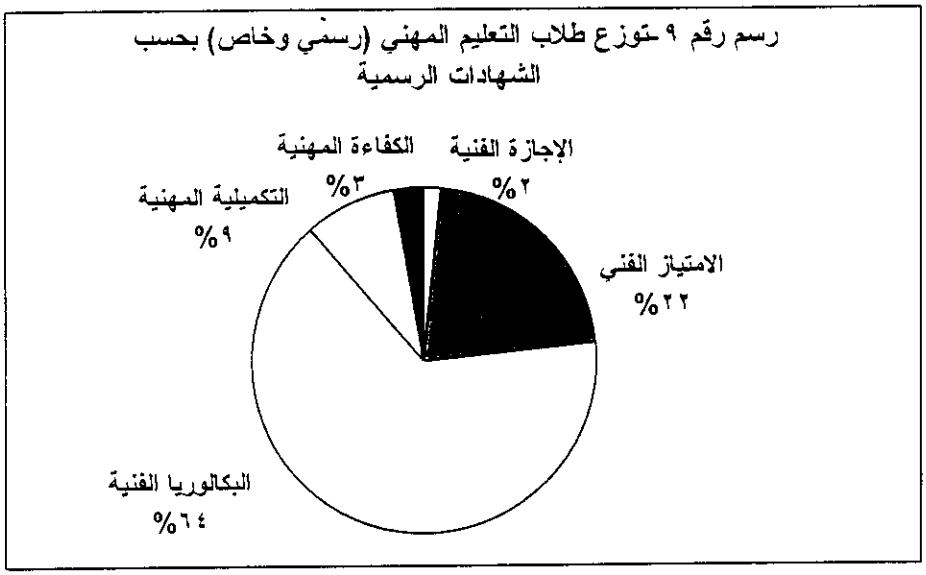

١-٢-٢-التوزع الجغرافي

يتركز طلاب الشهادات الرسمية في بيروت وجبل لبنان (٦٠,٣%) يليهما لبنان الشمالي (١٧,٦%) ومن ثم لبنان الجنوبي ١٢,٦% فالبقاع ٩,٥%. أما بالنسبة لطلاب الإفادات المدرسية فغالبيتهم الساحقة هي في بيروت وجبل لبنان (٧٦%) ولبنان الشمالي (١١%) و١٣% في محافظات البقاع والجنوب والنبطية (جدول رقم ١٠ ورسم رقم ١٠).

---

[٥] بما فيها الإجازة الفنية التعليمية

[٦] بما فيها الثانوية المهنية-نظام مزدوج -التي أنشئت حديثاً (١٩٩٩)

جدول رقم ١٠- توزع طلاب الشهادات الرسمية في التعليم المهني بحسب المحافظات

المحافظة	النسبة الإجمالية	% من التعليم الرسمي	% من التعليم الخاص	أعداد الطلاب
بيروت	١٤,٤	٨,٦	١٧,٦	٧١٧٥
جبل لبنان	٤٥,٩	٣٥,٢	٥١,٧	٢٢٨٨٤
لبنان الشمالي	١٧,٦	١٥.٧	١٨,٧	٨٨٠١
البقاع	٩,٥	٢٠,٢	٣,٦	٤٧١٢
لبنان الجنوبي	٩,٣	١٤,٣	٦،٦	٤٦٤٢
النبطية	٣,٣	٦,٠	١,٨	١٦٤٨
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٤٩٨٥٤

المصدر السابق

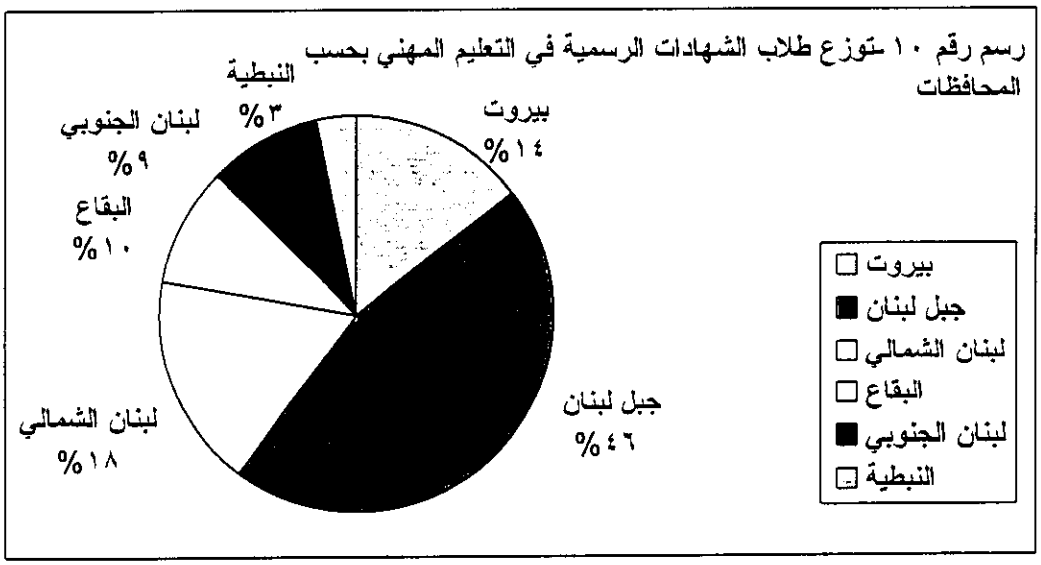

١-٢-٣-اختصاصات التعليم المهني والتقني

يضم التعليم المهني والتقني //٨٦// اختصاصاً رسمياً، تتوزع على النحو التالي (بحسب الامتحانات الرسمية للعام ٢٠٠٠):

-الإجازة الفنية: ٤ اختصاصات

-الإجازة التعليمية الفنية: ١٠ اختصاصات

-الامتياز الفني: ٢٥ اختصاصاً

-البكالوريا الفنية: ٢٥ اختصاصاً

-البكالوريا الفنية (نظام مزدوج): ٢ اختصاصاً

-التكميلية المهنية: ١٤ اختصاصاً

-الكفاءة المهنية: ٦ اختصاصات

كما يضم نظام الإفادات المدرسية حوالي ٩٠ اختصاصاً تشمل تعليم اللغات والمحاسبة والأعمال التجارية وأمانة السر والصيانة الميكانيكية والصيانة الكهربائية.

١-٢-٤-خريجو التعليم المهني والتقني

توزع خريجو التعليم المهني والتقني للعام الدراسي ١٩٩٩-٢٠٠٠، والبالغ عددهم ٩١٧٠ خريجاً على النحو التالي:

أ-بحسب الشهادات

الكفاءة المهنية	٤,٢%
التكميلية المهنية	١٢,٣%
البكالوريا الفنية	٦٥,٣%
الامتياز الفني	١٦,٧%
الإجازة الفنية (+ التعليمية)	١,٥%

وقد بلغت نسبة النجاح في الشهادات الرسمية للتعليم المهني والتقني ٥٧,٦% وهي متدنية بالمقارنة مع نتائج شهادات البكالوريا الأكاديمية التي تتراوح في حدود ٧٠%.

ب-بحسب القطاعات الاقتصادية

ولاستكمال صورة توزع الخريجين، قمنا بإجراء تصنيفهم بحسب أنواع الاختصاصات (صناعي، تجاري وخدمات، فندقي، تربية، صحة، هندسة مدنية)، فتبين أنهم يتوزعون على الشكل التالي: صناعي ٢٩,٢%، تجاري ومكتبي٣٤,٣%، فندقي ١١,٢%، هندسة مدنية ٨,٦%، مهن طبية مساعدة ٨%، تربية وغيرها ٨,٧%، في حين تتوزع القوى العاملة من الشباب على القطاعات الاقتصادية بشكل مختلف، صناعي ٢٣,٦% خدمات ٥٧,٨% هندسة مدنية ١١,٤%، زراعة ٦,٥%، غير محدد ٠,٦%.

١-٢-٥-الانتساب إلى التعليم المهني والتقني

غالباً ما يشاع أن الإقبال على التعليم المهني والتقني بالمقارنة مع الإقبال على التعليم العام ما زال ضعيفاً ولا يتناسب مع احتياجات سوق العمل. وفي هذا المجال، لا بد من الإشارة إلى أن المقارنة الوحيدة المجدية هي مقارنة الانتساب إلى المرحلة الثانوية بين أكاديمي ومهني، على

اعتبار أن المراحل السابقة (روضة+ابتدائي+متوسط) تشكل التعليم الأساسي المشترك بين جميع أنواع التعليم، على أن يبدأ تفريع التعليم في المرحلة الثانوية. وتضم هذه المرحلة في فرعيها الأكاديمي والتقني ١٢٣١٠٦ تلاميذ، منهم ٣٢٥٣٢ تلميذاً في مرحلة البكالوريا الفنية أي ٢٦,٤%. وإذا ما أضيف إلى تلامذة الثانوي الفني الطلاب الذين يتابعون نظام الإفادات الخاصة[٧] (١١٠٠٠طالب)، ترتفع هذه النسبة إلى ٣٢,٥%. وهذه النسبة قريبة من النسب القائمة في مصر والأردن والدانمارك وفنلندا وفرنسا وألمانيا. ومن المؤكد أن استمرار التعليم المهني والتقني في السنوات المقبلة، بتحقيق المعدلات التي شهدها بعد العام ١٩٩٥، سيؤدي الى زيادات في أعداد طلابه تجعله يتجاوز المعدلات العالمية.

١-٣-التعليم الجامعي

يضم التعليم الجامعي ٢٤ مؤسسة تعليمية[٨] (١٩٩٩)، جميعها خاصة باستثناء الجامعة اللبنانية، وقد بلغ عدد طلابه ١٠١٤٤٠ طالباً، ٥٨,٩% في الجامعة اللبنانية. ويشكل الطلاب اللبنانيون٨٤,٧% من إجمالي الطلاب الجامعيين. وتضم الجامعة اللبنانية وحدها ٦٣,٥% من الطلاب اللبنانيين.

١-٣-١خريجو التعليم الجامعي

توزع خريجو التعليم الجامعي للعام الدراسي ١٩٩٧-١٩٩٨ والبالغ عددهم ١١٢٩٨ خريجاً بحسب الجامعات على النحو التالي:

---

[٧]فقط الطلاب الذين يتابعون تعليماً يمتد على سنة دراسية كاملة

[٨]حديثاً صدر مرسومان ٣٥٨٤ و٣٥٨٥، تاريخ ٢٠٠٠/٨/١٧ رخص بمجلس الوزراء بموجبهما بإنشاء //٨// جامعات ومعاهد تعليم عال بالإضافة إلى عدد من الكليات في جامعات قائمة حالياً، وقد اصبح عدد المؤسسات المرخص لها //٣٩// مؤسسة.

جدول رقم ١١-توزع خريجي التعليم الجامعي بحسب الجامعات

الجامعة	نسبة الطلاب من إجمالي الطلاب	نسبة الخريجين من إجمالي الخريجين	نسبة الخريجين من إجمالي طلاب الجامعة
الجامعة اللبنانية	٥٩,٢	%٣٧,٧	%٨,٢
القديس يوسف	٧,٣	%١٤,٨	%٢٦,٢
الجامعة الأمريكية	٥,٧	%٩,٥	%٢١,٥
الأمريكية اللبنانية	٤,٧	%٧,٤	%٢٠,٤
الروح القدس	٣,٩	%٤,٣	%١٤,٤
الجامعة العربية	٩	%١٣,٥	%١٩,٥
الجامعات الأخرى	١٠,٢	%١٢,٨	%١٦

المصدر السابق

جدول رقم ١٢-توزع خريجي التعليم الجامعي بحسب الاختصاصات

الاختصاصات	العدد	النسبة%
آداب وعلوم إنسانية	٣٠٩٥	٢٧,٤
علوم اقتصادية وأعمال	٢٥٧٥	٢٢,٨
حقوق وعلوم سياسية	١٤٠٣	١٢,٤
الهندسة	٩٨٢	٨,٧
العلوم الطبية	٧٢٠	٦,٤
العلوم البحتة	٧١٥	٦,٣
الفنون الجميلة	٤٢٢	٣,٧
العلوم الاجتماعية	٣٨٦	٣,٤
إعلام وتوثيق	١٩٠	١,٧
دراسات دينية	١٧٢	١,٧
زراعة	٤٤٨	١,٥
مختلف		٤,٠
المجموع	١١٢٩٨	١٠٠

المصدر: المركز التربوي

ويستدل في هذا المجال من مقارنة خريجي الجامعة اللبنانية (٤٢٦٢ خريجاً) بخريجي الجامعات الأخرى (٧٠٣٦ خريجاً):

- أن ٢٩,٧% من خريجي الجامعة اللبنانية هم في فرع الآداب والعلوم الإنسانية مقابل ٢٦% في الجامعات الأخرى و١٤,٤% في فرع الحقوق والعلوم السياسية مقابل ٥,٦% في الجامعات الأخرى.
- مقابل ارتفاع نسبة الطلاب في الجامعة اللبنانية (٥٩,٢%) من إجمالي الطلاب الجامعيين تتدنى نسبة خريجي هذه الجامعة إلى ٣٧,٧% من إجمالي الخريجين وإلى ٨,٢% من إجمالي طلابها. وهذا يدل على وجود أعداد كبيرة من طلابها يراوحون مكانهم في الجامعة ولا يسعون إلى التخرج، وبخاصة في كليتي الحقوق والآداب.
- ما زال خريجو الآداب والحقوق يمثلون نسبة مرتفعة (٣٩,٨%) من إجمالي الخريجين، في حين أن نسب الخريجين في التكنولوجيات الحديثة ما زالت متدنية. ولا شك في أن هذا الوضع ينعكس سلباً على دخول الخريجين الجامعيين، إلى سوق العمل.
- على العموم إن معدل طلاب التعليم العالي في لبنان لكل مائة ألف نسمة–وهو المعدل المعتمد عالمياً للمقارنة–في هذا المجال بلغ //٣٢٨٣// طالباً وهو قريب من معدلات الدول المتقدمة مثل فرنسا (٣٥٠٠) وأعلى مما هو قائم في الدول العربية.

القسم الثاني: القضايا التربوية الملحة

من البديهي القول أن التربية في لبنان تعاني أزمات ومشكلات مزمنة وبنيوية، وتشـــغل بدون انقطاع حيزا واسعا من اهتمامات اللبنانيين، في مختلف أوساطهم وفئاتهم ومناطقهم. وغالبا ما تتهم التربية بأنها هي رحم الأزمات الأعمق والأشمل التي تعصف بالمجتمع. وقد تكون هـــذه حالة التربية في جميع بلدان العالم وان تفاوتت فيما بينـــها حـــدة الأزمـــات واختلفـــت طبيعـــة المشكلات، ووسائل مناقشتها ومعالجتها.

غير أن هناك عاملين يميزان واقع التربية في لبنان، هما (١) اقتناع اللبنانيين بأن التربية هـــي الطريق الآمن والسليم الذي يضمن مستقبل أبنائهم و (٢) وجود منافسة حادة على اختيار ما يعتقد أنه التعليم الأكثر جودة وأرفع مستوى والذي يشد اللبنانيين إليه، أيا يكن العبء المالي المطلـــوب تحمله.

وقد أدى هذان العاملان إلى استقطاب القضايا التربوية حيزا واسعا من اهتمام اللبنانيين والـــرأي العام ووسائل الإعلام. فالمشاكل التربوية التي يتداولها المعنيون بالشأن التربوي، عديدة، نذكـــر منها، فقط على سبيل المثال لا الحصر، تردي حالة الأبنية المدرسية والنقص فـــي تجهيزاتـــها التربوية والفنية وعدم كفاءة العديد من المدرسين الذين تم ضخهم في النظام التعليمـــي دون أي إعداد أو تدريب، وكذلك سوء التوزيع الجغرافي للمؤسسات التعليمية والتوســـع العشـــوائي فـــي التعليم الجامعي وقصور التعليم المهني والتقني عن مواءمة احتياجات سوق العمل، ووجود عـــدة آلاف من الأولاد بسن الدراسة الابتدائية خارج المدرسة، وضعف فعالية النظام التعليمي الداخليـــة والخارجية. وتضاف إلى هذه القائمة قوائم عديدة من الشوائب والعيوب التي تعتري هذا النظـــام وتشمل مختلف قطاعاته ومكوناته، وهي مطروحة في الوسط الـــتربوي والإعلامـــي والثقـــافي والنقابي...

غير أن هذه المشاكل-على تعددها وتنوعها- يفترض ويمكن حلها من داخل النظام التعليمي وفي إطار الانتظام الطبيعي لعمل المؤسسات التعليمية، ولن نتطرق إليها بالتفصيل في هذا القسم الذي سيتناول بعض القضايا التربوية المحورية التي تؤدي معالجتها إلى تحقيق تحسن نوعي في النظام التعليمي ككل، وعلى المستوى الوطني الشامل. وباعتقادنا أن معالجتها ستؤثر كذلك فـــي حـــل

المشكلات الجزئية والفرعية المشار إليها سابقاً، أو على الأقل في رسم حدود التوجهات لحلها.
أما القضايا المحورية الأساسية-باعتقادنا-، فهي:

عبء تمويل التعليم

تدني المستوى التعليمي

قصور إدارة النظام التربوي.

٢-١-عبء تمويل التعليم

من البديهي القول أن الدولة والأسر والمؤسسات في لبنان تبذل جهوداً مالية كبيرة لمواجهة أعباء التعليم وتوسيع فرص الانتساب المدرسي. ومن الثوابت في هذا المجال إن الأنفاق الأهلي على التعليم كان دائماً- ولا يزال- أعلى من الأنفاق الحكومي، بالرغم من أهمية هذا الأنفاق خلال الأربعين سنة الأخيرة والذي حظي منذ بداية الستينيات بالأولوية، واستمرت الدولة دون انقطاع تنفق على القطاع التعليمي بالأفضلية والأولوية عما عداه من قطاعات ونادراً ما تدنت حصة القطاع التعليمي عن عتبة ٢٠% من الإنفاق العام.

وبموازاة هذا الجهد المالي للدولة، استمر القطاع الأهلي ينفق بسخاء على التعليم بمراحله وأنواعه المختلفة. ففي العام ١٩٩٨ ارتفع الأنفاق التعليمي الكلي إلى ١٠,٢% من الناتج المحلي، تحملت الأسر منها ٦,٢% والقطاع العام ٤% ويلاحظ في هذا المجال الثبات النسبي لحصة الأنفاق الخاص من الناتج المحلي، فيما حصة القطاع العام تزداد باستمرار ولا شك في أن هذا الرقم مرتفع وكذلك النسبة، مقارنة بما هو قائم في العالم.

وبالتالي لا بد من التفكير بمشكلة الإنفاق على التعليم، أي بخطورة استمرار المنحى الحالي في الإنفاق الذي سيؤدي إلى المزيد من الإنفاق لتلبية الاحتياجات المستجدة، في الوقت الذي حددت فيه الدولة سقوفاً صارمة لإنفاقها تمتنع عن تجاوزها، وبدت الأسر، بسبب الضائقة الاقتصادية، غير قادرة على زيادة مساهمتها في الإنفاق على التعليم. وفي إطار هذا التفكير تطرح بعض التساؤلات التي تحمل الأجوبة عنها بعض عناصر الحل مثل:

١. هل فعلاً الإنفاق على التعليم مرتفع، بالمعايير والمقارنات الدولية؟
٢. هل ارتفاع الإنفاق يبرره مردود التعليم؟
٣. أين يذهب الإنفاق على التعليم؟
٤. أين هي مواطن الخلل في الإنفاق على التعليم؟
٥. لماذا تمويل التعليم في مأزق؟

٢-١-١-ارتفاع الأنفاق على التعليم بالمعايير والمقارنات الدولية

مؤشرات ثلاثة على الأقل تدل على هذا الارتفاع بالمقارنة مع ما هو قائم على الصعيد العالمي:

- نسبة الأنفاق على التعليم من الناتج القومي في الدول الأكثر تقدماً اقتصادياً تتراوح ما بين ٨,٢% في الدانمارك و٧% في كندا و٦,١% في فرنسا و٥,٤% في الولايات المتحدة الأمريكية و٤,٧% في ألمانيا ... بينما هذه النسبة في لبنان هي ١٠,٢%، علماً بأن المؤشرات التربوية على أنواعها في هذه الدول هي افضل من المؤشرات اللبنانية.
- معدل إنفاق الأسر على التعليم في الدول المتقدمة يتراوح ما بين ١و٣% من ميزانية الأسر، بينما يصل في لبنان إلى ١٣,٣% أي أن الأسر اللبنانية تنفق حوالي أربعة أضعاف ما تنفقه الأسر في الدول المتقدمة على تعليم أولادها. وتجدر الإشارة إلى إن الأنفاق على التعليم في ميزانية الأسرة اللبنانية قد تضاعف ما بين ١٩٩٦ (٥,٨٨%) و١٩٩٧ (١٣,١%).
- الكلفة الافرادية للتعليم (كلفة التلميذ الواحد) في لبنان في القطاعين الرسمي والخاص تساوي أو تفوق مثيلتها في العديد من الدول المتقدمة، بالرغم من الفروقات بالمداخيل ونوعية التقديمات التربوية.

٢-١-٢-تدني مردود التعليم

يبّين تشخيص الواقع التعليمي الأزمات والقصورات التي يعاني منها النظام التعليمي في لبنان. ومن منظور مالي- اقتصادي فأن الإنفاق على التعليم في لبنان-بالرغم من ارتفاعه- لا يؤمن التعليم لكل الأولاد في عمر الدراسة وما يوفّره لا يتصف دائماً بالجودة المفترضة. فالإنفاق الحكومي (دون الإنفاق الأهلي) الذي يقترب من معدلات الإنفاق العالمي (٤%) يغطي فقط تكاليف تعليم ٣٦% من التلاميذ والطلاب وبجودة متدنية.

٢-١-٣-أوجه الأنفاق على التعليم

بلغ حجم الأنفاق على التعليم في لبنان للعام ١٩٩٨/٢٥١١/مليار ل.ل. لتأمين تعليم ١,٠٣١,٤٠٠ طالب وتلميذ (٣٢% من السكان) منتسبين إلى مؤسسات التعليم النظامي في مراحله وأنواعه وقطاعاته المختلفة. ويمثّل هذا الأنفاق ١٠,٢% من الناتج المحلي القائم (GDP) المقدر ب ٢٤٥٠٩ مليار ل.ل. للعام نفسه و٣٠% من متوسط دخل الفرد المقدر بثمانية ملايين ل.ل.

١-الأنفاق الحكومي

بلغ الإنفاق الحكومي الصافي على التعليم للعام ١٩٩٨//٩٩٠//مليار ل.ل. موزعة بنسبة ٩٢,٢% على الأنفاق الجاري و ٨،٧% على الأنفاق الاستثماري. وتعتبر هذه النسبة الأخيرة مقبولة مقارنة بالمعدلات الدولية في هذا المجال.

أما الإنفاق الحكومي الجاري فيتسم بالصفات التالية:

- فقط ٦٣,٧% من الأنفاق على التعليم يمر عبر ميزانيات الوزارات الثلاث المعنية مباشرة بالتعليم، بينما ٣٦,٣% تنفقه هيئات ومؤسسات من خارج هذه الوزارات.
- تشكل المنح المدرسية المقدمة إلى العاملين في القطاع العام من مدنيين وعسكريين حوالي ١٨% من إجمالي الإنفاق الحكومي (١٦٥,٧مليار) وإذا أضيف إلى هذا المبلغ التقديمات إلى التعليم المجاني (٢٠ مليار) وإلى مؤسسات الرعاية الاجتماعية لأغراض التعليم (وزارة الشؤون الاجتماعية) ترتفع هذه النسبة إلى ٢٤,٥% (٢٢٦,٨ مليار) ولا بد من الإشارة في هذا المجال إلى التفاوتات الكبيرة في قيمة المنح التعليمية التي يمنحها القطاع العام، فهي تختلف بين تعاونية الموظفين وصناديق التعاضد ووزارتي الدفاع والداخلية، وتختلف كذلك بحسب القطاع التعليمي (رسمي وخاص) وبحسب المراحل التعليمية. وتذهب هذه المنح بغالبيتها إلى الطلاب والتلاميذ في القطاع الخاص. ومن الملفت للانتباه أخيرا أن الدولة أكثر سخاء في قيمة المنح المدرسية التي تقدمها من أرباب العمل في القطاع الخاص.
- تنفق اعتمادات الوزارات الثلاث المعنية بالتعليم (٥٦٨,٨ مليار ل.ل.) على المؤسسات التعليمية الرسمية التي تضم ٣٧٠٦١١ تلميذا وطالبا أي ٣٦% من إجمالي المنتسبين إلى التعليم، ويتوزعون على التعليم العام قبل الجامعي (٨١,٦%) والتعليم المهني (٤,٤%) والتعليم الجامعي (١٤%).

٢-الأنفاق الأهلي

يقدر إجمالي الإنفاق الأهلي على التعليم للعام ١٩٩٨ ب ١٦٨٦,٧ مليار ل.ل. أنفقت على النحو التالي:

- بحسب طبيعة النفقة: أقساط ورسوم ٦٩,٥% ومصارفات من خارج القسط ٣٠,٥% وتتدنى هذه النسبة إلى ٢٥% في القطاع الخاص في مستوياته مجتمعة وترتفع إلى ٧٤% في القطاع الرسمي. وفي العام ١٩٩٣ كانت النسبة العامة للإنفاق من خارج القسط ٤١% مقابل ٥٩% من داخل القسط. وفي العام ١٩٩٥ كانت النسبة الأولى ٣٩,١% والثانية ٦٠,٩%.

- بحسب القطاع التعليمي ١١,٢% في القطاع الرسمي و٨٨,٨% في القطاع الخاص. ويبلغ متوسط إنفاق الأهل على التلميذ/الطالب الواحد في القطاع الخاص//٢,٢٦٨,٠٠٠//ل.ل. أي ما يوازي ٤,٤مرات الأنفاق الإفرادي في القطاع الرسمي.
- بحسب المستوى التعليمي: ٧٥,٥% على التعليم العام و٥,٨% على التعليم المهني والتقني و١٨,٧ على التعليم الجامعي.
- أما مصدر التمويل فهو كالتالي:

-الأسر ٨٥% (١٤٣٢,٣ مليار ل.ل.)

-منح القطاع العام ٩,٨%[٩] (١٦٥,٧ مليار ل.ل.)

-منح القطاع الخاص ٥,٢%[١٠] (٨٨,٧ مليار ل.ل.)

- يستفيد من المنح التي يقدمها القطاعان الرسمي والخاص حوالي ٢٨% من الطلاب والتلامذة في القطاعين الرسمي والخاص. وغالبية المستفيدين من المنح ينتسبون إلى القطاع الخاص.

٢-١-٤-مواطن الخلل في الإنفاق على التعليم

بما أن الكلفة المرتفعة للتعليم غير مبررة من منظور تربوي (منظور الجودة والإنتاجية) وجب التحري عن أسباب الارتفاع في الإنفاق ومعالجته. ويتمثل الهدر في الأنفاق الحكومي بأمور عدة منها الفائض في أعداد المعلمين والمعدلات المرتفعة في الرسوب وإعادة الصفوف وتدني معدل تلميذ/مدرس في التعليم الرسمي العام والتوسع العشوائي في إنشاء الكليات والمعاهد في الجامعة اللبنانية والتفاوت في التقديمات والمنح المدرسية بين الوزارات والإدارات الرسمية والتساهل في التدقيق بلوائح التعليم الخاص المجاني. إما الهدر المالي في القطاع الخاص فيتمثل بالزيادات الكبيرة غير المبررة في الأقساط المدرسية وبارتفاع إنفاق الأهل من خارج القسط المدرسي (كتب، نقل، طعام أثناء الدوام المدرسي، نفقات مدرسية شتى) والذي بلغ ٣٠,٥% من الإنفاق الإجمالي للأهل، وبالتفاوت الكبير في كلفة هذه العناصر بين قطاعي التعليم الرسمي والخاص وداخل مؤسسات القطاع الخاص ذاتها. والهدر المشترك بين القطاعين يتمثل بعدم التنسيق بينهما في إنشاء المؤسسات التعليمية وتوزعها الجغرافي.

ويجب أن تنطلق معالجة الهدر من دراسات ميدانية على مستوى المؤسسات التعليمية الافرادية ترصد اوجه الخلل وتطرح حلولاً واقعية لمعالجتها.

---

[٩] لا يدخل في هذا المبلغ ما هو مخصص للتعليم المجاني (٧٠ مليار ل.ل.)

[١٠] بما في ذلك حسومات المؤسسات التعليمية الخاصة

٢-١-٥-مأزق تمويل التعليم

أجمعت الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التي أجريت خلال السنوات الخمس الأخيرة على أن غالبية الأسر في المجتمع اللبناني //٦٢%// أصبحت تنتمي إلى فئات الدخل الدنيا وأن العديد من اللبنانيين عاطل عن العمل أو هو على عتبة فقدان عمله (٢٦,٤% من مجموع القوى العاملة). وهذا الوضع المالي المتأزم للأسر بدأ ينعكس على القطاع التربوي. ومن مؤشراته مطالبة العديد من الفعاليات السياسية والاجتماعية إعفاء الطلاب من رسوم التسجيل الزهيدة في المدارس الرسمية ورفض وزارة التربية الاستجابة بحجة أنها غير قادرة على الاستغناء حتى عن هذه المساهمات البسيطة لتسيير المدارس الرسمية[١١]، كما إن العديد من أصحاب المدارس الخاصة بدأ يشكو من تلكؤ الأهل عن دفع الأقساط وعن المشاكل الناجمة عن هذا الأمر ودقت مؤسسات تعليمية عديدة ناقوس الخطر مهددة بإقفال أبوابها، وسجل أخيراً في العام الدراسي ١٩٩٩-٢٠٠٠ بداية تحول من التعليم الخاص إلى التعليم الرسمي بسبب الضائقة الاقتصادية وليس بسبب نوعية التعليم واتسع هذا التحول في العام الحالي ٢٠٠٠-٢٠٠١. فغالبية الأسر بدأت تواجه مشكلة تمويل تعليم أولادها. وهذا معطى جديد في لبنان يجب أخذه بالاعتبار .

وبالمقابل وضع الدولة المالي ليس افضل من وضع المواطنين وهو وضع معروف ومعلن رسمياً وتبني الدولة مواقفها المالية على أساسه. ويعرف الجميع كيف ان الأنفاق الحكومي-باستثناء الرواتب والأجور وملحقاتها-اخذ يتقلص ويقتصر على سد الضروري من الاحتياجات. وليس خافياً على أحد أن العديد من التجديدات التربوية والبرامج التدريبية لم يتم تعميمها أو حتى اعتمادها في التعليم الرسمي بسبب عدم توافر الاعتمادات، علماً بأن توفير هذه الاعتمادات يصبح ممكناً عندما يوضع حد لأي من أوجه الهدر السائدة في الأنفاق الحكومي التربوي (فائض المعلمين، سخاء المنح التعليمية، إنشاء الكليات...).

وخلاصة هذا الوضع أن المجتمع اللبناني مرتبك بشأن تمويل تعليمه. فللمرة الأولى ربما، في تاريخه الحديث، تضرب الضائقة الاقتصادية في آن معاً، الدولة والأسر والمؤسسات الدينية والاجتماعية الراعية للتعليم. وسيؤدي هذا الارتباك المالي إلى ارتباك اجتماعي واقتصادي خطير، إذا عاد لبنان إلى نظام تعليمي انتقائي، يقتصر فيه التعليم الجيد والمتطور على فئة اجتماعية محدودة، وحدها قادرة على تسديد النفقات التعليمية في عدد من الجامعات والمعاهد والمدارس

---

[١١] في هذه الأثناء كلفت الهيئة العليا للإغاثة بدفع بعض المساهمات، كما صدر قانون يعفي الطلاب من رسم التسجيل في المدارس الرسمية بكافة فئاتها لسنتي ٢٠٠٠و٢٠٠١.

المرتفعة الأقساط. والسؤال المطروح اليوم في هذا المجال هو كيف يمكن استخدام الموارد البشرية والمادية الموظفة في التعليم لبناء نظام عادل وقابل للحياة؟

يقودنا ما سبق إلى الخلاصة بأن الإنفاق على التعليم في حجمه الحالي بات يشكل عبئا يثقل ميزانية الدولة وميزانية الأسرة على السواء وبأن الخروج من المأزق يتطلب تعاونا جديا بين الدولة والمؤسسات التعليمية والأسر، لترشيد الأنفاق واستخدام عقلاني للموارد يسمح بمواجهة الأعباء الحالية والمستقبلية للتعليم، واستنباط صيغ تعاون وشراكة جديدة.

٢-٢-قضية الجودة والنوعية

تشكل قضية جودة التعليم القضية الرئيسية المشتركة بين كل أنواع التعليم، العام والمهني والجامعي. قد اشتهر لبنان تاريخيا بفضل عدد من مؤسساته التعليمية بجودة التعليم فيه وبنوعية خريجيه وقدراتهم الأكاديمية والمهنية. وقد وفرت لهم هذه الجودة شهرة تعدت حدود الوطن، وفتحت لهم في كل المؤسسات العالمية التي عملوا فيها، مجالات الترقي والتقدم. غير أن التوسع في التعليم خلال العقود الأخيرة وتأثيرات سنوات الحرب على انتظام عمل المؤسسات قد تركت أثارا سيئة على مستوى التعليم في لبنان وعلى نوعية خريجيه. وقد ظهر تدني المستوى في كل أنواع التعليم العام والمهني والجامعي. وبدأ المجتمع يلمس نتائج هذا التدني في سوق العمل وفي مباريات الدخول إلى وظائف القطاع العام ووظائف القطاع الخاص على السواء. لاشك في أن التعليم في لبنان-في مختلف مراحله وأنواعه- قد حقق قفزة كمية مهمة، خلال الفترة (١٩٩٣-٢٠٠٠)، غير انه بالمقابل شهد تدنيا في المستوى التعليمي عبرت عنه سلسلة دراسات واختبارات ومؤشرات موضوعية[١٢]، نورد بعضها في الفقرات التالية:

٢-٢-١-التعليم العام

١-ضعف التحصيل العلمي في مرحلة التعليم الأساسي (ابتدائي ومتوسط) في اللغتين العربية والأجنبية والرياضيات والعلوم ويظهر هذا الضعف اكثر حدة في التعليم الرسمي منه في التعليم الخاص.

٢-تدني معدلات النجاح باللغة الأجنبية في الشهادات الرسمية كافة حيث بلغت، بالنسبة للغة الفرنسية ١٥,٧% في شهادة البريفيه و١٠,٥% في شهادة الرياضيات و١١,٤% في شهادة الفلسفة

[١٢] دراسات صادرة عن المركز التربوي للبحوث والإنماء، كلية التربية/الجامعة اللبنانية، المكتب الإقليمي لليونسكو

و١٢,٢% في شهادة العلوم الإختبارية، بينما بلغت تباعاً، بالنسبة للغة الإنكليزية ٢١,٦% و٢٤,٥% و٣٧,٥% و٤٧,٣%.

٣-تدني معدلات النجاح في الشهادات الرسمية والتفاوت الكبير بين معدلات التعليم الرسمي والتعليم الخاص (نتائج الامتحانات الرسمية للعام ١٩٩٩).

الشهادة	معدل النجاح في التعليم الرسمي	معدل النجاح في التعليم الخاص
المتوسطة (البريفه)	%٤٣,٩	%٦٦
الفلسفة	%٦٩,٩	%٧٢,٥
العلوم الاختبارية	%٥٧,٧	%٦٤,٩
الرياضيات	%٥٥,٤	%٧١

المصدر السابق

٤-ارتفاع معدلات التأخر المدرسي والرسوب والتسرب

تتفاوت هذه المعدلات بحسب المراحل والقطاعات التعليمية والمحافظات، والمستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسر. فالمعدل العام للتأخر المدرسي بلغ ٣٣,٨% في الابتدائي و٤٩,٩% في المتوسط و٤٥,٥% في الثانوي، أما معدل الرسوب فبلغ ١٣,٣% في الابتدائي و١٥% في المتوسط و١٠,٣% في الثانوي، كما سجلت معدلات مرتفعة للتسرب في نهاية المرحلة المتوسطة (٢٧,٣%). ويبين تحليل هذه المعدلات من منظور قطاعي وجغرافي واقتصادي اجتماعي، ان المعدلات الأكثر ارتفاعاً (التي تتجاوز المعدل العام) قد سجّلت في التعليم الرسمي بمراحله كافة، وفي محافظات البقاع والشمال والجنوب وفي الأسر ذات الدخل والمستوى الثقافي المتدنيين. ومن انعكاسات هذه المعدلات على إنجاز التلاميذ للمراحل التعليمية، أنه من اصل كل ألف تلميذ يدخلون الصف الابتدائي الأول، فقط ٤٠٧ يصلون إلى الثانوي الثالث، ويرتفع هذا الرقم إلى ٥٩٠ تلميذاً في القطاع الخاص مقابل ٢٠٧ تلاميذ في القطاع الرسمي. كما أنه يصل إلى ٥٨١ تلميذاً في الأسر ذات الدخل المرتفع مقابل ٢٥٤ تلميذاً في الأسر ذات الدخل المتدني. وكذلك يصل إلى ٥٠٩ في جبل لبنان، مقابل ٢٣٤ تلميذاً في البقاع، ويبلغ حده الأقصى في الأسر المرتفعة الثقافة (٦٦٣) مقابل ٢٩٥ في العائلات ذات المستوى الابتدائي وما دون.

٥-تدني مستوى مؤهلات المدرسين

من الطبيعي أن ينعكس مستوى مؤهلات المدرسين على نوعية التعليم. لقد سبق أن أوضحنا في القسم الأول أن ٣٥% من المدرسين هم من حملة شهادة البكالوريا وما دون وأن أفواجاً عديدة أدخلت إلى النظام التعليمي في التعليم الرسمي دون سابق إعداد وتدريب.

٦-انعكاس النقص الحاصل في التجهيزات التربوية والتكنولوجية على نوعية العملية التعليمية وتشير كل الدراسات عن التعليم الرسمي والعديد من المدارس الخاصة، إلى النقص الذي تعانيه في هذا المجال.

٢-٢-٢-التعليم المهني والتقني

أن المشكلة الأساسية في هذا التعليم هي مشكلة النوعية والجودة لا مشكلة التوسع الكمي. فالتعليم المهني والتقني يحقق معدلات نمو عالية وبخاصة في القطاع العام منذ العام ١٩٩٥، وسيستمر بتحقيق هذه المعدلات مع التوسع الحاصل في إنشاء المدارس المهنية الرسمية وتوسيع القائم منها. وتتمثل مشكلة الجودة بعدم مواءمة المناهج لاحتياجات السوق وضعف الرابط بين التعليم المهني ومحيطه، أي مؤسسات السوق الإنتاجية والخدماتية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية المعنية بالإعداد والتدريب، ومعدلات النجاح المنخفضة في المواد النظرية العامة والتكنولوجية في الامتحانات الرسمية للتعليم المهني والتقني. ويشكو باستمرار أصحاب العمل والمؤسسات الصناعية والتجارية والخدماتية من ضعف أداء خريجي التعليم المهني في الأساسيات النظرية والتكنولوجيات وفي الأعمال التطبيقية وفي إتقان اللغات الأجنبية ومهارات المعلوماتية.

٢-٢-٣-التعليم الجامعي

قليلة هي المؤسسات الجامعية التي تتمتع ببيئة تعليمية مناسبة تقوم على حرم واحد تتوافر فيه شروط العمل الأكاديمي من أبنية وتجهيزات ومكتبة ومساحات خضراء. ولعل الجامعة اللبنانية هي اكثر هذه المؤسسات تشتتا ونقصا في التجهيزات التربوية الحديثة وأجهزة الكومبيوتر. كما أدى تشتت المناهج الجامعية إلى استحداث برامج لا تستند إلى أية مرجعية أكاديمية.

وقد ظهر تدني المستوى التعليمي للعديد من الخريجين في الامتحانات التي ينظمها مجلس الخدمة المدنية لصالح الإدارات العامة أو تلك التي تنظمها المؤسسات الخاصة لاختيار كوادرها. وقد تبين أن العديد من الوظائف قد أصبحت من نصيب خريجي جامعتين أو ثلاث بالأفضلية عن سواها. وستزداد مشكلة النوعية في التعليم الجامعي حدة مع التوسع بالترخيص لجامعات ومعاهد جامعية وكليات، وقد بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي ٣٩ مؤسسة.

٢-٣-قصور إدارة النظام التعليمي

تطبق في إدارة النظام التعليمي المبادئ والمقاييس ذاتها التي تتحكم بالإدارة اللبنانية، أي المركزية الشديدة في إدارة التعليم الرسمي وعدم الانتباه لما يجري في التعليم الخاص غير المجاني، وغياب النموذج العقلاني في اتخاذ القرارات وتسيير المؤسسات العامة. فعلى المستوى الوطني، لعل أبرز المشاكل في هذا المجال هي غياب استراتيجية واضحة للتعليم، تحدد دور الدولة والآليات والمعايير المعتمدة في اتخاذ القرارات. فبغياب الإطار القانوني والإداري-أو في حال وجوده، عدم الاستناد إليه- يتم مثلاً إنشاء الجامعات الخاصة وكليات الجامعة اللبنانية دون احترام القواعد والمعايير والمواصفات المتبعة دولياً، وكذلك التعاقد مع آلاف المدرسين دون أن تكون لهم الكفاءات والمؤهلات المطلوبة، ودون أن تحدد لمهنة التعليم في لبنان قواعد وشروط يلتزم بها الجميع، وكذلك العشوائية في المنح المدرسية التي تمنحها المؤسسات العامة وعدم الشفافية في تدفق المعلومات التربوية إلى أوساط المواطنين ووسائل الإعلام.

أما على صعيد التعليم الرسمي، فالإدارة التربوية تتميز بالمركزية الشديدة على كل المستويات، المركزي والمناطقي والمدرسي. فعلى المستوى المركزي، تؤخذ القرارات دائماً على مستوى قمة الهرم رغم أن هناك أموراً عديدة يمكن ترك البت بها إلى الوحدات الإدارية المركزية من الفئتين الثانية والثالثة.

وعلى المستوى المناطقي، تنحصر مهام وصلاحيات رؤساء المناطق التربوية بالتدابير الإدارية الشكلية. أما الإدارات المدرسية، فيناط بها مسؤوليات كبيرة دون أن يقابلها قدر كاف من الصلاحيات.

ويضاف إلى هذه المركزية الشديدة المعطلة والمعيقة لتطور مدارس التعليم الرسمي، قِدم الهيكلية الإدارية لوزارة التربية (١٩٦٠) وتضارب الصلاحيات بين بعض الوحدات والهيئات المعنية بالشأن التربوي. وقد حان الوقت لإعادة النظر بتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات بين المستويات الإدارية الثلاثة، المركزي والمناطقي والمدرسي، بتوجه واضح **لإعطاء الإدارات المدرسية صلاحيات واسعة في الإدارة اليومية للمؤسسة التعليمية وفي المشاركة باتخاذ القرارات المتعلقة بها.**

القسم الثالث: التربية في مشروع الخطة الإنمائيـــة الخماســية (٢٠٠٠-٢٠٠٤)

٣-١-أهداف الخطة

لحظ مشروع الخطة الإنمائية الخماسية (٢٠٠٠-٢٠٠٤) برنامجا قطاعيا للتربية والتعليم يـــهدف إلى تحقيق النتائج التالية[١٣]:

-التعليم الرسمي والرياضة: وضع تخطيط للقطاع يستهدف الأنفاق حسب الحاجات الفعلية، ورفع الكفاءة التعليمية وإعادة تأهيل المعلمين، وتوسيع المدارس القائمة وبناء مدارس جديدة وتزويدهـــا بالتجهيزات والمعدات اللازمة وتشغيل وصيانة المدارس المبنية حديثا وبنـــاء مرافـــق رياضيـــة بمواصفات دولية في المناطق التي تشكو من النقص.

-الثقافة والتعليم العالي: استكمال بناء الجامعة اللبنانية وتطويرها، ووضع اســـتراتيجية وطنيـــة للثقافة والفنون ودعم حماية الآثار والتراث الثقافي وإنشاء المعاهد العليا للموسيقي (كونسرفتوار)، والمتاحف وغيرها من البنى التحتية الثقافية وتعزيز المكتبة الوطنية.

-التعليم المهني والتقني: وضع استراتيجية لهذا القطاع مبنية على أساس دراسة القطاعات المنتجة الرئيسية في لبنان، وتطبيق النظام المزدوج وإنشاء مدارس جديدة على أساس التخطيط القطـــاعي وتوفير التجهيزات للمدارس الحالية والجديدة.

٣-٢-الاعتمادات الملحوظة

ولبلوغ هذه النتائج، رصدت الخطة ٤٧٩,٣ مليون دولار أمريكي تنفق على مدى خمس ســـنوات بنسب متقاربة بين قطاعات التعليم الثلاثة: ٣٢,٨% للتربية والشباب والرياضة و ٣٤,٩% للثقافة والتعليم العالي و ٣٢,٣% للتعليم المهني والتقني. ويشكل إجمالي المبلـــغ الملحـــوظ للقطاعـــات التربوية ٨,١% من إجمالي الأنفاق المتوقع خلال مدة الخطة والبالغ ٥,٩ مليار دولار أمريكي.

---

[١٣] الخطة الإنمائية الخماسية ٢٠٠٠-٢٠٠٤، مجلس الإنماء والأعمار

٣-٢-١-اعتمادات التربية والرياضة

خصصت اعتمادات التربية والرياضة (١٥٧,٤ مليون دولار)، بشكل أساسي لأعادة تأهيل وتوسيع وبناء مدارس رسمية جديدة وتجهيزها بالوسائل الحديثة وتدريب مدرسّيها، وبناء مرافق رياضية بمواصفات عالمية. وتتوزع اعتمادات التربية والرياضة على النحو التالي:

-إعادة تأهيل وتوسيع وبناء المدارس ٦١,٣%

-التجهيزات والوسائل التربوية ٢٧,٢%

-تدريب المدرسين ٤,٠%

-بناء المرافق الرياضية ٧,٥%

٣-٢-٢-اعتمادات الثقافة والتعليم العالي (١٦٧,١ مليون دولار)

من المتوقع أن تنفق اعتمادات الثقافة والتعليم العالي على الأوجه التالية:

-الجامعة اللبنانية: استكمال بناء المجمّعات الجامعية وتجهيزها وتطوير المعايير التربوية الجامعية ومراكز الأبحاث والمختبرات الجامعية (٦٢%)

-المكتبة الوطنية: (٢,٨%)

-الآثار والتراث الثقافي وبناء الكونسرفاتورات والمتاحف والمرافق الثقافية المتنوعة وتطوير إدارة الآثار ووسائل عملها (٣٥,٢%)

٣-٢-٣-اعتمادات التعليم المهني والتقني (١٥٤,٧ مليون دولار)

وزعت هذه الاعتمادات على النحو التالي:

-اعتماد النظام المزدوج والمناهج الجديدة ٥,٦٧%

-التخطيط والتطوير القطاعي[١٤] ٢٧,٥%

-تجهيزات المدارس القائمة ٨,٦%

-بناء مدارس نموذجية ١%

-بناء مدارس ومعاهد فنية ٥٧,٢%

---

[١٤] كمبيوترات للمدارس، تطوير وحدات الوزارة، توسيع مدارس قائمة...

٣-٣-مصادر التمويل

-مصادر خارجية ٢٤٣,٨ مليون دولار أمريكي أي بنسبة ٥١%
-مصادر داخلية ٢٣٥,٥ مليون دولار أمريكي ٤٩%
وابرز مصادر التمويل الخارجية هي البنك الدولي (١١٨,٨ مليون دولار أمريكي) والبنك الإسلامي للتنمية (٤٧ مليون دولار) والصندوق العربي للتنمية (١٢٣,٦ مليون دولار أمريكي) وصندوق أوبيك للتنمية (٤ مليون دولار أمريكي). وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض هذه القروض قد بوشر باستخدامها على نطاق ضيق خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

القسم الرابع: توجهات الحلول

نستعرض في هذا القسم التوجهات لحل المشكلات التي تم توضيحها في القسمين الأول والثاني. وتحكم هذه التوجهات المبادئ الخمسة التالية:

- حق جميع اللبنانيين بالتعليم الجيد أيا تكن منطقة إقامتهم ومستواهم الاقتصادي والاجتماعي.
- حق الدولة برعاية النظام التعليمي بقطاعيه الرسمي والخاص، من منظور وطني وبموافقة الجميع، ومشاركتهم.
- واجب الدولة بتحديث إدارة النظام التعليمي الرسمي ومكننته في مستوياته الثلاثة المركزي والمناطقي والمدرسي، باتجاه المزيد من الاستقلالية والمرونة واللاحصرية.
- ضرورة اعتماد التكنولوجيات الحديثة في التعليم والتوسع في استخدامها في العملية التعليمية.
- ترشيد الإنفاق العام والخاص على التعليم وتنويع مصادر تمويله.

٤-١-توجهات عامة

-إنشاء نظام متكامل لمراقبة نوعية التعليم في مراحله وأنواعه كافة.
-تطوير البيئة التعليمية بما في ذلك مصادر التعلم واستخدام التكنولوجيا والتجهيزات التربوية.
-توفير قاعدة معلومات حول التعليم وسوق العمل تسمح للمعنيين (طلاب، مؤسسات إعداد، مؤسسات استخدام، أولياء أمر...) بالتعرف إلى الإمكانات المتاحة في مجالات التعليم والعمل.
-إنشاء مجلس أعلى للتربية والتعليم في لبنان يضم ممثلين عن المؤسسات التعليمية الرسمية والخاصة وممثلين عن القطاعات الاقتصادية وعن نقابات وروابط المعلمين والطلاب.
-تحديث القوانين التربوية والتأكيد على دور الدولة الحاكم للنظام التعليمي.

٤-٢-توجهات خاصة بالإنفاق المالي

-إعادة النظر في سياسة إعطاء المنح المدرسية الحكومية، لجهة توحيد قيمتها وتصويب أعداد المستفيدين منها.
-توسيع دور وزارة التربية ولجان الأهل في الرقابة المالية على الأقساط والموازنات المدرسية.
-تطبيق منهجية الخريطة المدرسية في مختلف أنواع التعليم.
-تحمل البلديات جزء من الأعباء المدرسية.

-رفع مساهمة التلاميذ والطلاب في المدارس الحكومية وفي الجامعة اللبنانية.

٤-٣-توجهات خاصة بالإدارة التربوية

-التوسع باللاحصرية الإدارية والتربوية، على المستويات كافة.
-اعتماد نظم حديثة في الإدارة ومكننة العمل الإداري.
-إعادة النظر بهيكلية وزارة التربية وإنشاء وحدات فنية متخصصة لمتابعة التطوير التربوي.
-تحييد التعليم الرسمي عن تدخلات العمل السياسي.

٤-٤-توجهات خاصة بالتعليم العالي

-إنشاء مجلس وطني للتعليم العالي تتمثل فيه الجامعات والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية.
-تحديث التشريعات الناظمة للتعليم العالي ووضع شروط ومعايير صارمة لإعطاء التراخيص بإنشاء الجامعات والمعاهد الجامعية.
-إصلاح الجامعة اللبنانية بتنظيماتها الإدارية والأكاديمية.
-تنظيم شهادات التعليم العالي (الجامعي والفني) في مسار واحد، تتحدد فيه شروط الحركية الأكاديمية والمعادلات، وشروط متابعة الدراسات الجامعية.
-تعميم استخدام الكمبيوتر في الجامعات.
-تعزيز الأبحاث الجامعية المتعلقة بالمجتمع اللبناني.

٤-٥-توجهات خاصة بالتعليم العام

-وضع خطة طوارئ لاستيعاب كل الأولاد بسن ٦-١٤ سنة في المدارس من خلال مسح للاحتياجات تقوم به المدارس الرسمية كل في نطاقها.
-إيلاء عمالة الأطفال ما تستحقه من الاهتمام.
-التوسع في إنشاء الروضات في التعليم الرسمي.
-وضع معايير ومقاييس لتعيين مدراء مدارس التعليم الرسمي وتوسيع صلاحياتهم ومساءلتهم.
-ترتيب أوضاع المعلمين في التعليم الرسمي: الأجور، المناقلات، المؤهلات التربوية والعلمية، تقدير الاحتياجات.

-الاستمرار في تطوير المناهج.
-دعم دور لجان الأهل في التعليم الرسمي والتعليم الخاص.
-تطبيق منهجية الخريطة المدرسية.

٤-٦-توجهات خاصة بالتعليم المهني والتقني

-التركيز على المشاركة بين مؤسسات الإعداد والتدريب ومؤسسات العمل.
-إصلاح الهيكلية الإدارية للتعليم المهني والتقني في مستوياتها كافة وإعطاء المزيد من الصلاحيات والاستقلالية على مستوى الإدارة المدرسية.
-اعتماد أنظمة تعليم ومناهج مرنة (Modular system) .
-إزالة الفصل بين مساري التعليم المهني والتعليم العام.
-إجراء تصنيف معياري للمهن وإقرار مبدأ اختبارات التحقق.

مصادر الدراسة

-المركز التربوي للبحوث والإنماء، النشرة الإحصائية للعام الدراسي ١٩٩٨-١٩٩٩.
-أيلي خوري، الإنفاق على التعليم (دراسة غير منشورة).
-وزارة المالية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأنفاق العام على الخدمات الاجتماعية الأساسية في لبنان، ١٩٩٩.
-وزارة التربية-لجنة تحديد معالم استراتيجية التربية والتعليم، معالم استراتيجية التربية والتعليم في لبنان للعام ٢٠١٥، (المسودة الثانية، غير منشورة).
-مجلس الإنماء والأعمار،الخطة الإنمائية الخماسية (٢٠٠٠-٢٠٠٤)، بيروت ٢٠٠٠.
-المركز التربوي للبحوث والإنماء، إلزامية التعليم في لبنان، الحاجة إلى التعليم الرسمي، حزيران ٢٠٠٠.
-أيلي خوري، التعليم المهني والتقني في مواجهة التحديات، ١٩٩٩.

-TABBARA Riad, The Educational System in Lebanon, MADMA, 2000.